التفاعل بين النحو والصرف في الأسماء المشبهه بالفعل في سورة البقرة

أ.د علي رضا محمد رضائي
amredhaei@ut.ac.ir
رافد ناصر زبيدي
ly82538@qmail.com
جامعة طهران/ مجمع الفارابي

الملخص

يعد النحو والصرف من العلوم الأساسية في اللغة العربية، وتتميز اللغة العربية بظواهر لغوية فريدة، منها علاقة النحو بالصرف. يركز البحث على علاقة النحو بالصرف في الأسماء المشبهة **بالأفعال** في سورة البقرة، التي تعتبر أداة هامة لإنشاء كلمات جديدة في اللغة. يُعتبر الاشتقاق ظاهرة لغوية مهمة تميز اللغة العربية عن غيرها. حظي علم الصرف باهتمام كبير من طرف النحويين والصرفيين، ولكنه لم يعد يحظى بنفس الاهتمام في الآونة الأخيرة، ويعزى سبب قلة الاهتمام بعلم الصرف إلى صعوبة الدراسة الصرفية مقارنة بالعلوم الأخرى. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إسهام في مجال علم الصرف وتحليل التفاعل بين النحو والصرف جاء بحثي في(الأسماء المشبهة بالأفعال في سورة البقرة).

الكلمات المفتاحية: التفاعل، النحو، والصرف.

Interaction between grammar and morphology in nouns ambiguous with a verb in Surat Al-Baqarah

Professor Ali Reda Muhammad Rezaei
Rafid Nasser Zubaidi
University of Tehran, Al-Farabi Branch

Abstract

Arabic language is characterized by unique linguistic phenomena, including the relationship between syntax and morphology. This research focuses on the relationship between syntax and morphology in names that resemble verbs in Surah Al-Baqarah, which is an important tool for creating new words in the language. Derivation is a significant linguistic phenomenon that distinguishes Arabic from other languages.

The study of morphology has received significant attention from grammarians and morphologists, but it has not received the same attention in recent years. The reason for the lack of interest in morphology is due to the difficulty of morphological studies compared to other sciences. This study aims to contribute to the field of morphology and analyze the interaction between syntax and morphology in names that resemble verbs in Surah Al-Baqarah.

Keywords: Interaction, grammar ,morphology

المقدمة:

اهتم العرب بدراسة لغتهم اهتمام لم يشهدها قوم غيرهم؛ ذلك أن الربط بين العربي والعربية لا يكمن في حياته المادية فحسب؛ بل يتعداه إلى حياته الروحية؛ كيف لا والعربية هي لغة القرآن الكريم، والذي تفجرت منه جميع علومها كالنحو والصرف والصوتيات ... وغيرها، وقد استطاعت هذه اللغة بفضل مجموعة من الظواهر اللغوية كالتعريب والنقل، والاشتقاق المحافظة على ديمومتها واستمراريتها؛ فمنذ أن ضبط العلماء الكلام العربي بالقواعد النحوية والصرفية اكتسبت اللغة العربية صفة الاستمرارية عبر أجيال متلاحقة وصارت الوعاء الذي يصب فيه حضارتنا وإرثنا الديني والثقافي والاجتماعي، ولكن من المؤسف أنَّ كثيرًا من الدارسين يخلطون بين علمي النحو والصرف.

وجاء هذا البحث للحديث عن واحدة من هذه الظواهر؛ ألا وهي علاقة النحو بالصرف، وخاصةً في الأسماء المُشبهة بالأفعال؛ وذلك من خلال (سورة البقرة)؛ فالأسماء المُشبهة بالأفعال تساعد على خلق كلمات جديدة في اللغة؛ إذ تتولد الكلمات بعضها من بعض فينتج لنا ما يعرف بالأسماء المشتقة، ويرجع أول استعمال للفظة الاشتقاق بمعناها الشائع، إلى قوله ﷺ في حديث قدسي: ﴿قال اللهُ ﷻ: أنا الرَّحمنُ خلَقْتُ الرَّحِمَ وشقَقْتُ لها اسمًا مِن اسمي فمَن وصَلها وصَلْتُه ومَن قطَعها بَتَتُّه﴾[1]، واشتقاق الأسماء من الأفعال تُعد أهم الظواهر اللغوية التي تميز اللغة العربية عن مثيلاتها من اللغات حيث ساعدها على التوسع والاتحاد، في حين كانت مثيلاتها من اللغات التي تفتقد لهذه الخاصية تسير في الاتجاه المعاكس وذلك نحو التفرق والشتات.

(١) أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، المحقق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، الراوي: عبدالرحمن بن عوف، حديث رقم: ١٦٩٤، حديث صحيح.

وهذا الموضوع قد لقى اهتمامًا بالغًا من طرف النحويين عامةً، والصرفيين خاصةً؛ إلا أنه ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة أن الدرس الصرفي لم يعد يلقى ذلك الاهتمام الذي لقيه من طرف العلماء القدامى، وذلك على الرغم من أن علم الصرف هو علم قابل للتغيير والتجديد؛ فهناك كلمات جديدة تدخل في كل مرة على اللغة العربية فتزيد في ثراء معجمها الصرفي.

وربما يرجع سبب العزوف عن الدرس الصرفي إلى أن الدراسة الصرفية وكما هو معروف تمتاز بصعوبتها مقارنة بالعلوم الأخرى، ولأجل هذا فعلم الصرف لم ينل ما حضي به قرينه علم النحو من عناية الباحثين والدارسين؛ إضافة إلى قلة الكتب التي تتناول بنية الكلمة الصرفية ودلالتها وهذه هي الأسباب التي قادت الباحثة إلى إنجاز هذا البحث الموسوم: (التفاعل بين النحو الصرف في الأسماء المشبهة بالفعل في سورة البقرة).

- **أهداف البحث**

وتكمن أهداف البحث فيما يلي:

- بيان أهمية مادة النحو ومادة الصرف، ودورهما في توضيح وبيان الكلام العربي، والنص القرآني، والتفريق بين مفهوم علمي النحو والصرف، وتوضيح العلاقة بين هذين العلمين.
- بيان الأسماء المشبهة بالفعل، وسماتها بين الإسمية والفعلية.
- دور تلك الأسماء في الكشف عن دلالات النص القرآني في (سورة البقرة) أنموذجًا.

- **إشكالية البحث**

ومما سبق تولدت المشكلة البحثية، والتي تتمثل في الأسئلة الآتية:

- هل علم الصرف جزء من علم النحو أم هو علم قائم بذاته؟ وما العلاقة بين العلمين؟
- فيما تتمثل الأسماء المُشبهة بالأفعال؟ وهل أوزان هذه الأسماء تختلف من اسم مشتق إلى آخر؟
- إلى أي مدى تجلى التناسب الجوهري بين دلالة الأوزان الصرفية للأسماء المُشبهة بالأفعال ودلالة المفردة القرآنية في سورة البقرة ؟

لذا قررت الباحثة محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال هذه البحث؛ علمًا بأن دراسة علوم اللغة العربية والبحث في تفاصيلها لا يعني فصلها عن بعضها كما قد يتبادر للأذهان.

- **منهجية البحث**

تم استخدام المنهج الوصفي لتوضيح العلاقة بين مادتي النحو والصرف، وبيان أوجه التلاقي والاختلاف بين العلمين؛ بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي الذي اقتضته طبيعة البحث في بيان دور البنية الصرفية في الكشف عن دلالة الأسماء المُشبهة بالفعل، وسماتها بين الإسمية والفعلية في (سورة البقرة).

- **خطة البحث**

وعلى هذا فقد جاءت خطة البحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: العلاقة بين الصرف والنحو.
- المبحث الثاني: دور البنية الصرفية في الكشف عن الدلالة.
- المبحث الثالث: الأسماء المشبهة بالفعل وسماتها بين الإسمية والفعلية.
- المبحث الرابع: دور تلك الأسماء في بيان دلالات النص القرآني في (سورة البقرة).

المبحث الأول

العلاقة بين النحو والصرف

اللغة العربية مثل شجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، والذي يُمثل جذور هذه الشجرة هما علما: النحو والصرف، وكثير من الدارسين يخلطون بين هذين العلمين، والبعض يعتقد أنَّ علم الصرف جزءٌ من علم النحو، ولإزالة هذا الإشكال، يُمكن بيان العلاقة بينهما كما يلي:

- **أولًا: مفهوم علم النحو وأهم موضوعاته**

- النحو لغةً من نحا ينحو نحوًا، والنحو الطريق والجهة والقصد، ونَحاهُ: صَرَفَه، ومن ذلك فقد سُمّي علم النحو بهذا الاسم، لأن المتكلم ينحو به منهاج كلام العرب إفرادًا وتركيبًا[١].

وقد ذُكر أنَّ عليًّا بن أبي طالب ﷺ كان يقرأ رقعة؛ فدخل عليه أبو الأسود الدؤلي[*]، فقال له: ما هذه؟ قال علي ﷺ: إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء (يعني الأعاجم)؛ فأردت أن أضع شيئًا يرجعون إليه ويعتمدون عليه؛ ثم قال لأبي الأسود: انح هذا النحو، وكان يقصد بذلك أن يضع قواعد اللغة العربية[٢].

وقال ابن جني: (النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة؛ فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذَّ بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوًا كقولك: قصدت قصدًا؛ ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، وقد استعملته العرب ظرفًا وأصله المصدر)[٣].

(١) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة)، ص ١٣٣٧.

(*) ظالم إسماعيل بن عمرو على الأشهر، وهو من (دئل) من (كنانة)، وهو العلامة الفاضل، وقاضي البصرة، وتوفي عام ٦٩هـ. أنظر: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة)، ص ٨١/٤.

(٢) ضيف شوقي، ١٩٦٨م، **المدارس النحوية**، (القاهرة: دار المعارف، الطبعة السابعة)، ص ١٥.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، ١٩٩٤م، **الخصائص**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة)، ص ٣٥/١.

– والنحو اصطلاحًا: عبارة عن القواعد التي ضبط بها النحاة الكلام العربي حفظًا له من اللحن الذي يؤدي بدوره إلى فساد المعنى، وهو علم يبحث في أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب.

ومن أهم الموضوعات التي يبحث فيها علم النحو:

١- الإعراب والبناء: من أهم الموضوعات التي يبحث فيها علم النحو: الإعراب والبناء؛ أما البناء فهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا لا يتغير بدخول العوامل عليه، مثل: الضمائر والحروف وأسماء الإشارة والموصول (ما عدا المثنى منهما)؛ إضافة إلى الأفعال مثل: الفعل الماضي، وفعل الأمر والفعل المضارع المتصل بنون التوكيد أو نون النسوة إلى غير ذلك[١].

والإعراب في اللغة فهو الإبانة والإفصاح عن الشيء وعدم اللحن في الكلام، وهو مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه وبينته[٢].

والإعراب في الاصطلاح هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت: (أكرم سعيد أباه)، (شكر سعيد أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، والفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحًا، أي: نوعًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه، وهذا يُشير إلى أنَّ الإعراب هو أحد خصائص العربية، وهي خاصية عُرفت بعد أن تفشى النطق الخاطئ في اللسان العربي، وإعراب العربية هو ما يؤدي لتشكيل نهاية الكلمات في سياق الحديث على الوجه الصحيح؛ سواءً أكان هذا التشكيل يختص بتغيير حركة الحرف الأخير، أو تغيير الحروف الأخيرة في حالات أخرى كما هو واضح من تغيير حركة الرفع إلى النصب في (سعيد)، ومن تغيير الحروف في إعراب أبوه وأباه[٣].

٢- التنوين: وهو مضاعفة الحركة في نهاية الكلمة.

٣- تقدير الحركات: وهناك نوع آخر من أنواع الإعراب يسمى (الإعراب التقديري)، وهو إعراب لا تظهر فيه الحركة في آخر الكلمة لاعتلالها، وفي ذلك يقول ابن جني: (فإن قلت: ضرب يحيى بشرى؛ فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا، وقيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب؛ فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير)[٤].

(١) المرجع السابق، ص ١/٣٨-٤٠.

(٢) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **الخصائص**، مرجع سابق، ص ١/ ٣٦-٣٨.

(٤) محمد الشنتريني، ١٩٨٩م، **تلقيح الألباب في عوامل الإعراب**، تحقيق: مصيفي بن مساعد العوني، (جدة: دار المدني، الطبعة الأولى)، ص ٣٥.

- **ثانيًا: مفهوم علم الصرف وأهم موضوعاته**

- الصرف لغة: يقال له التصريف، فهو مادة صرف أو صرف يصرف تصريفًا، والتصريف هو التغيير، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، أي: تغييرها، وقد جاء في القاموس المحيط الصرف في الحديث: التوبة والعدل، وصرف الحديث: أن يزاد فيه ويحسن ومنه، تصريف الآيات: وهو تبينها، وصرفته تصريف أي قلبته، وفي الرياح تحويلها من جهة إلى جهة أخرى[١].

- أما الصرف اصطلاحًا: فقد عرفه ابن عصفور[*] بقوله: (هو معرفه ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب)[٢].

كما عرفه الحملاوي بالمعنى نفسه بقوله: (هو علم بأصول يعرف به أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء)[٣].

وقد قسمه ابن عصفور إلي قسمين[٤]:

- أحدهما: جعل الكلمة صيغ مختلفة على ضروب من المعاني، نحو: (ضرب وضرب وتضرب وتضارب واضطرب)؛ فالكلمة مركبة من: ضاد وراء وباء، وقد بُني منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة؛ إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي؛ فينبغي أن تبين حروف الزيادة والأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصلها.

- ثانيهما: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالًا على معنى طارئ على الكلمة، نحو: تغييرهم (قول) إلى (قائل)؛ فإنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلًا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه (قول) الذي هو الأصل لو استعمل، وهذا التغيير مختصر في النقص لعدة ونحوه، والقلب، نحو: (قال)، (باع) ونحوهما، والإبدال، نحو: (أتعد)، (أتزن)، وأصلهما هو: (أو تعد) من (وعد)، (أو تزن) من (وزن)؛ فأبدلت الواو فيهما بتاء الافتعال ونحو ذلك، والنقل، نحو نقل حركة العين إلى الفاء في: (قلت)، (بعت).

ومن أهم موضوعات التي يبحث فيها علم الصرف:

(١) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، مرجع سابق، ص ٨٢٦-٨٢٧.

(*) علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي، المعروف بابن عصفور، ولد عام ٥٩٧هـ، وهو حامل لواء العربية بالأندلس في عصره وله تصانيف عدة، وتوفي بتونس عام ٦٦٩هـ. أنظر: خير الدين بن محمود الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، ٢٠٠٢م، **الأعلام**، (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر)، ص ٢٧/٥.

(٢) ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ١٩٩٦م، **الممتع الكبير في التصريف**، (بيروت: مكتبة لبنان، الطبعة الأولى)، ص ٣١.

(٣) أحمد بن محمد الحملاوي، ٢٠٠٥م، **شذا العرف في فن الصرف**، مراجعة: سعيد محمد اللحام، (بيروت: طبع ونشر عالم الكتب، الطبعة الأولى)، ص ١١.

(٤) ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، **الممتع الكبير في التصريف**، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.

١- الاشتقاق: وهو أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ[١].

٢- المجرد والمزيد: نحو علم وعالم واستعلم؛ فالأصل علم، وقد أشار إليه ابن عصفور بقوله: (إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي)[٢].

٣- الحذف والقلب والإبدال والنقل: فالحذف مثل عدة من وعد، والقلب نحو: (قال)، (باع) أصلهما (قول)، (بيع) قلبت الواو والياء فيهما إلى ألف، والإبدال نحو: (تعد)، (تزن) فالأصل فيهما (أو تعد)، (أو تزن) أبدلت الواو إلى تاء وأدغمت في تاء الافتعال، والنقل نحو: نقل حركة العين إلى الفاء في: (قلت)، (بعت)[٣].

٤- الصحة والاعتلال: المقصود بالصحة الاسم الصحيح أو الفعل الصحيح نحو ضارب وضرب؛ أما الإعلال فالمقصود به ما كان فيه أحد حروف العلة الثلاثة، وهي الألف والواو والياء؛ سواءً كان اسم، مثل: مصطفى، القاضي، أو الفعل، مثل: قال، رمى، دعا، والإعلال هو: تغيير حرف العلة للتخفيف؛ إذ الأصل في: قال قول ورمى رمي ودعا دعو؛ فغيرت الواو الياء إلى الألف للتخفيف، والإعلال أيضًا يكون في الهمزة نحو قائل وبائع أصلهما قاول وبايع[٤].

٥- الإدغام: وهو لغة الإدخال، واصطلاحًا الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بحيث يرتفع اللسان وينحط بهما دفعة واحدة، نحو: (من يقول)؛ فتنطق: (ميقول) بإدخال النون في الياء، وهو باب واسع لا يسع المجال للتفصيل فيه[٥].

٦- التصغير: لغة معناه التقليل، واصطلاحًا: تغيير مخصوص بصيغ معينة، وهو وصف في المعنى، أي أنه يلحق بالمشتقات وصيغه هي: (فُعيل) للثلاثي، مثل: (كليب) تصغير (كلب)، (فعيعل) للرباعي، مثل: (جعيفر) تصغير (جعفر)، (فعيعيل) للخماسي، مثل: (قنيطير) تصغير (قنطار)، وللتصغير أغراض منها: التقليل مثل: (فويق)، (دوين) من (فوق)، (دون)، والتلميح مثل (مليح) من (ملح)، والتحقير، مثل: (مثيل) من (مثل)، ومن الأسماء ما جاء مصغرًا فاستغني عن به عن تكبيره، مثل: (جميل)[٦].

٧- النسب: سماه سيبويه الإضافة فقال: (اعلم أنك إذا أضفت رجلًا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة؛ فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة)؛

(١) أحمد بن محمد الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، **الممتع الكبير في التصريف**، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣.

(٤) أحمد بن محمد الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٣.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٦) عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة)، ص ٣/٤١٥- ٤١٧.

فالنسب عند سيبويه هو عبارة عن إضافة ياء مشددة إلى آخر الاسم مكسور ما قبلها؛ لتدل على نسبته إلى المجرد منها، نحو: (مصري)، (شامي)، (عراقي)[١].

٨- الإمالة: وهي لغة مصدر أملت الشيء إمالة، أي عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، وهي من مال أي عدل[٢].

واصطلاحًا أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء إن كان بعدها ألف، كالفتى، وإلى جهة اليسار إن لم يكن ذلك، كنعمة، وسماها سيبويه: الإجناح، وأصحابها: بنو تميم وأسد وقيس وعامة نجد، ولا يُميل الحجازيون إلا قليلًا[٣].

٩- الوقف: هو قطع النطق عند آخر كلمة، ويقابله الابتداء الذي هو عمل فالوقف استراحة عن ذلك العمل[٤].

١٠- الميزان الصرفي: من أهم الموضوعات التي يبحث فيها علم الصرف، وقد ميزه عن علم النحو، وهو مقياس وضعه العرب لقياس الكلمة العربية وضبطها، ولما كانت أغلب كلمات اللغة ثلاثيًا؛ اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام مصورة بصورة الموزون؛ فيقولون في وزن (قمر) مثلًا: (فَعَلَ) بالتحريك، وفى (حلى) (فِعْل)، بكسر الفاء وسكون العين، وفي (كرم) (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين وهكذا، ويسمون الحرف الأول فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة، وإذا كان في الكلمة زيادة أو نقصان قوبل الزائد بالزيادة، والناقص بالنقص في الميزان[٥].

- ثالثًا: المباحث المشتركة بين العلمين

هناك بعض المفردات الصرفية لها وظيفة نحوية منها المصدر، وبعض المشتقات، مثل: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل.

أما المصدر؛ فهو ما دل على حدث غير مرتبط بزمن، وهو أصل المشتقات عند البصريين الذين يختلفون مع الكوفيين؛ لأنهم يزعمون أن أصل المشتقات هو الفعل، ولكل حجته فيما زعم. والوظيفة النحوية للمصدر أنه يعمل عمل الفعل في موضعين[٦]:

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٥/٣.

(٢) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، مرجع سابق، ص ٩٦٣.

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، مرجع سابق، ص ٢٧٨/٣.

(٤) أحمد بن محمد الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٥) المرجع السابق، ص ١٤.

(٦) ابن عقيل عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (القاهرة: دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون)، ص ٩٣/٣.

– أحدهما: أن يكون نائبًا مناب الفعل، مثال: (ضربًا زيد)، وهنا (زيد) منصوبًا بالمصدر (ضربًا)، لنيابته مناب (اضرب)، وفيه ضمير مستتر كما في (اضرب).

– والموضع الثاني: أن يكون المصدر مقدرًا بأن والفعل إذا أريد به المضي أو الاستقبال، مثل: (عجبت من ضربك زيدًا أمس أو غدًا)، والتقدير: عجبت من أن ضربت زيدًا أمس، أو من أن تضرب زيدًا غدًا، ويقدر بما والفعل إذا أريد به الحال، مثل: (عجبت من ضربك زيدًا الآن).

وأما اسم الفاعل؛ فهو ما اشتق من مصدر المبني للمعلوم لمن وقع منه الفعل أو تعلق به ويشتق من الفعل الثلاثي على وزن (فاعل)، نحو: (كاتب) من (كتب)، (دارس) من (درس)، ومن غير الثلاثي بزنة مضارعه مع قلب ياء المضارع ميمًا مضمومة، نحو: (مُدحرج)، (مُستخرج)[١].

الوظيفة النحوية لاسم الفاعل أنه يعمل عمل الفعل المضارع في معرض حديثه عند تعريف اسم الفاعل؛ فقال سيبويه: (هذا باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المعنى إذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل؛ كان منونًا نكرة)، وهو يقصد بذلك اسم الفاعل إذا كان منونًا عَمَلَ عَملْ الفعل المضارع فيما بعده، نحو: (هذا ضارب زيدًا الآن)[٢].

وأما صيغ المبالغة ووظيفتها النحوية؛ فإذا أريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في الفعل حول اسم الفاعل إلى إحدى الصيغ الآتية[٣]:

١. فعال: مثل: (أكال).
٢. مفعال: مثل: (مختال).
٣. فعول: مثل: (غفور).
٤. فعيل: مثل: (سميع).
٥. فعِل: مثل: (حذِر).

وهي تعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل.

وإعمال الثلاثة: الأول: (فعال) وإعماله أكثر من إعمال (فعيل)، (فعِل)، وإعمال (فعيل) أكثر من إعمال (فعِل)؛ فمن إعمال (فعال) ما سمعه سيبويه من قول بعض العرب: (أما العسل فأنا شراب)؛ فالعسل منصوب بشراب، ومن إعمال (مفعال) قول بعض العرب: (إنه لمنحار بوائكها)؛

(١) أحمد بن محمد الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، مرجع سابق، ص ١٦٤/١.

(٣) ابن عقيل عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مرجع سابق، ص ٩٢/٣.

فبوائكها منصوب بمنحار، ومن إعمال (فعول) قول: (زيد أكول أبوه)، ومن إعمال (فعِل) ما أنشده سيبويه[١]:

حذِر أمورًا لا تفيد، وآمنًا ما ليس منجيه من الأقدار

والشاهد فيه قوله: (حذِر أمورًا)؛ حيث أعمل قوله: (حذِر) وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل فنصب به المفعول وهو (أمورًا).

- **رابعًا: الموازنة بين علمي النحو والصرف**

سوف تكون الموازنة بين العلمين في: الأهمية، الموضوع، الوظيفة، الهدف، وذلك كالآتي:

١- أهمية النحو والصرف وموضوعهما: لقد أشاد الأجانب بدور النحو في لغة العرب؛ فيقول المستشرق الهولندي (دي بور) في كتابه: (تاريخ الفلسفة): (النحو أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق، وهو أثر عظيم يُرغم الناظر فيه على التقدير له، ويحق للعرب أن يفخروا به).

ويقول المستشرق الألماني (يوهان فُك) في كتابه: (العربية): (وقد تكفلت القواعد التي وضعها نحاة العرب بغرض اللغة الفصحى، وتصويرها في جميع مظاهرها على صورة محيطة شاملة؛ حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة مستزيد)[٢].

أما بالنسبة للصرف فإن أهميته لا تقل عن أهمية النحو، قال ابن عصفور في علم الصرف: (هو أشرف شطري العربية، يقصد النحو والصرف، وأغمضهما؛ فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة لأنه ميزان العربية ومما يبين شرفه أيضًا أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به)[٣].

٢- موضوع كل من النحو والصرف: وهو الكلمة العربية لكن النحو يهتم بالإعراب والبناء اللذين يختصان بآخر الكلمة من حيث التغيير والثبات؛ أما الصرف فيهتم بالكلمة كلها من حيث تكوينها وبنيتها ووزنها وزيادتها ونقصانها وصحتها واعتلالها واشتقاقها ولا شأن له بالإعراب والبناء.

٣- الوظيفة: وظيفة النحو والصرف لا تختلف عن الموضوع لأن الكلمة العربية مبناها صرفي ومعناها نحوي فمعاني الإفراد والتثنية والجمع والتكسير والتأنيث نحوية، ومبانيها صرفية[٤].

(١) البيت من شواهد سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، مرجع سابق، ص ٥٨/١.

(٢) إبراهيم محمد عطا، ١٩٩٦م، **طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة)، ص ٧٢.

(٣) ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، **الممتع الكبير في التصريف**، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٤) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **الخصائص**، مرجع سابق، ص ٣٤/١.

٤- الهدف: الهدف هو أن كلًا من النحو والصرف نشأ لخدمة النص القرآني وحماية الكلام العربي وحفظه من الخطأ[١].

- **خامسًا: أوجه الاختلاف بين علميّ النحو والصرف**

١. علم النحو يهتم بآخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء؛ بينما يهتم علم الصرف ببنية الكلمة وزيادتها ونقصانها وصحتها وإعلالها ... إلخ.

٢. قدم بعض العلماء علم الصرف على علم النحو؛ فقال ابن عصفور: (هو، أي علم الصرف، معرفة ذوات الكلم في نفسها من غير تركيب ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب؛ فينبغي أن تكون مقدمه على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب؛ إلا أنه آخر للطفه ودقته فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس)، وفي كلام ابن عصفور استدراك على تقديم علم الصرف على علم النحو[٢].

٣. علم النحو يهتم بدراسة الكلمة في صياغة التراكيب المختلفة مثل الفاعل والمفعول والجار والمجرور إلى غير ذلك؛ أما علم الصرف فيهتم بالكلمة في نفسها دون الحاجة إلى إدخالها في التركيب، وهو أمر واضح[٣].

٤. علم النحو يهتم بقضية العامل والمعمول ولا شأن لعلم الصرف بذلك.

٥. علم النحو أعم وأشمل من علم الصرف لأنه يهتم ويعمل في أنواع الكلمة المختلفة من حيث هي: اسم وفعل وحرف؛ أما علم الصرف فلا يعمل إلا في الفعل والاسم فقط ولا عمل له في حروف المعاني.

٦. علم الصرف يهتم بالميزان الصرفي للكلمة مهما كان عدد حروفها ثلاثية أو رباعية أو خماسية أما علم النحو فلا شأن له بذلك.

المبحث الثاني

دور البنية الصرفية في الكشف عن الدلالة

إن أيّ كلمة في اللغة العربية تُشير من خلال بنيتها إلى معنى معين؛ فبمقدور أبناء اللغة أن يفهموا معناها فهمًا جزئيًا بعيدًا عن السياق الذي وضعت فيه؛ فالكلمة كأي إشارة لفظية عبارة عن وحدة مكونة من عنصرين، هما: الصوت والمعنى أو الدال والمدلول[٤].

(١) علام محمد، ٢٠٠٦م، **في علم اللغة العام**، (القاهرة: مكتبة المتنبئ، الطبعة الأولي)، ص ٩٠.

(٢) ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، **الممتع الكبير في التصريف**، مرجع سابق، ص ٣٠-٣١.

(٣) علام محمد، **في علم اللغة العام**، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٤) ياكوبسون رومان، ١٩٩٤م، **ست محاضرات في الصوت والمعنى**، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، (بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى)، ص ٣١.

بيد أن عملية فهم النصوص تحتاج للنظر إلى جميع مستويات اللغة التي تربط بينها جسور دلالية توحي بشدَّة الترابط بينها، واعتماد كل مستوى على الآخر؛ فاللغة عبارة عن أنظمة تترابط في مسرح الاستعمال اللغوي؛ فلا يمكن الفصل بينها إلا صناعة ولأغراض التحليل فقط[١].

وحتى يتم فهم النصوص لا بد أن يكون المتلقي على علم ودراية بالمستويات اللغوية، وهذه المستويات هي:

١- مستوى الأصوات ويعرف بعلم (الفونيمات Phonetics)[٢].

٢- مستوى الصرف، وهو يدرس الصيغ اللغوية والتغيرات التي تعتري صيغ الكلمات[٣].

٣ - مستوى النحو، وهو يدرس نظام الجملة من حيث ترتيب أجزائها وأثر كل جزء منها في الآخر وعلاقة هذه بعضها ببعض وطريقة ربطها[٤].

٤- المستوى المعجمي ودراسة دلالة الألفاظ الحقيقية والمجازية[٥].

والدلالة المعجمية للكلمة لها دلالة اجتماعية، باعتبار أن الدلالة المعجمية هي دلالة الكلمة داخل المعجم أما الدلالة الاجتماعية، فهي دلالة الكلمة في الاستعمال؛ حيث إنَ الكلمات في المعجم ذات أبعاد دلالية متعددة تجعلها صالحة للدخول في أكثر من سياق، والمعنى الحقيقي للكلمات لا يكون إلا من خلال السياق وذلك تؤكده لنا الحقائق التالية[٦]:

١- أن دلالة الكلمة هي جزء من تركيبها الصوتي وصيغتها ووظيفتها النحوية.

٢- أن المعنى المعجمي للكلمة عام ومتعدد ومحتمل.

٣- السياق أو المقام (السياق الاجتماعي) هو الذي يعطي المعنى النهائي للكلمة.

وفكرة (المقام) هذه هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة، فمن المعروف أن إجلاء المعنى على المستوى الوظيفي؛ سواءً الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو المعجمي؛ لا يعطي إلا المعنى الحرفي كما يُسميه النقاد، أو معنى ظاهر النص كما يسميه الأصوليون، وهو معنى فارغ من

(١) تمام حسان عمر، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، (القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الخامسة)، ص ٣٨.

(٢) ماريو باي، ١٤١٩هـ/١٩٨٧م، **أسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، (القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الثامنة)، ص ٤٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٤) رمضان عبد التواب، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة)، ص ١٠.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠.

(٦) حلمي خليل، ١٩٩٨م، **الكلمة: دراسة لغوية معجمية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى)، الأولى)، ص ١٠٣ - ١٦٣.

محتواه الاجتماعي، وما يقدم المعنى الحقيقي والجوهري للمقال هو المقام والذي يتعلق بالقرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى[١].

وقد يكون المقام سياسيًا أو دينيًا أو تاريخيًا أو اجتماعيًا، والسياق المتمثل في الجمل والصيغ وما يرتبط به من قرائن لفظية ومعنوية تسهم في تحديد المقام؛ فالسياق يعتبر عاملًا هامًا في تحديد محتوى القضية لأمارات معينة من نقوش الكلام في مناسبات مختلفة من النطق[٢].

وعليه فإن جميع مستويات اللغة (النحوية والصرفية والصوتية والمعجمية) تترابط لتحقق تماسكًا دلاليًا وتداوليًا يشمل دور المتلقي والموقف وهدف النص والمقام[٣].

والمستوى محل البحث هو المستوى الصرفي، ويُعرف عند العرب باسم (علم الصرف)، ويطلق الدارسون المحدثون على هذا المستوى مصطلح (المورفولوجي Morphology) وهو ذلك العلم الذي يتناول الناحية الشكلية للصيغ والموازين الصرفية[٤].

وقد عرَّفه بعض الباحثين المحدثين على أنه: (علم يتعلق ببنية الكلمة؛ لأنه يدرس الأبنية اللغوية من خلال الوحدات الصرفية ووظائفها، وقوانين تشكيلها)[٥].

كما أجمعوا على أنَّ بنية الكلمة هي موضوع هذا العلم، فعرفه (نيدا Nida) بأنه: (دراسة المصروفات وأنساقها (Arrangements) في بناء الكلمات)، وعرَّفه (روبنز Robins) بأنه: (دراسة البنية القواعدية للكلمات)، كما عرفه بعض اللغويين بأنه: (دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى، والقواعد (Rules) التي تحكمها، أي دراسة بنية الكلمة)[٦].

ويُلاحظ أن مؤدى التعريفات جميعها واحد وإن اختلف التعبير، وأنها تدور حول دراسة بنية الكلمة وما تدل عليه من معان تختلف باختلاف تلك البنى التي تحكم اشتقاقها قواعد محددة مبسوطة في مظانها ومصادرها.

(١) تمام حسان عمر، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، مرجع سابق، ص ٣٣٧ – ٣٣٨.

(٢) جون لاينز، ١٩٨٧م، **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة: عباس صادق الوهاب، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة [آفاق عربية]، الطبعة الأولى)، ص ٢٢٣.

(٣) سعيد حسن بحيري، ١٩٩٧م، **علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات**، (القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى)، ص ١٤٧.

(٤) عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م **دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية**، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى)، ص ٩٣ – ٩٤.

(٥) أشواق محمد النجار، ٢٠٠٧م، **دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية**، (الأردن: دار دجلة للنشر، الطبعة الأولى)، ص ٢٩.

(٦) محمد محمد يونس علي، ٢٠٠٧م، **المعنى وظلال المعنى– أنظمة الدلالة في العربية**، (بيروت: دار المدار الإسلامي، الطبعة الثانية)، ص ٢٦٥.

أما علم الدلالة فيطلق على بيان معنى الكلمة، ويطلق أيضًا على دلالة الجملة أو التعبير، وتجاوز العلماء به الجملة إلى معنى النص كله شرحًا وتفسيرًا، ويصف العلاقات المتشابهة بين التعبير والمحتوى فيما عُرف بعلم الدلالة النصي أو علم دلالة النص[١].

أما الدلالة الصرفية فهي تلك الدلالة التي تستمد عن طريق الصيغ وبنيتها؛ فصيغة (كذَّاب) تختلف عن صيغة (كاذب) في أن الأولى تفيد المبالغة[٢].

ويرى علماء اللغة أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أعلى منه؛ فلا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولًا، لأن الألفاظ أدلة على المعاني[٣].

وهذا يوضح أنَّ علم الدلالة – إضافةً إلى كونه مستوى من مستويات التحليل اللساني الحديث – يُعد قمة الدراسات اللغوية؛ لأن الهدف من الدراسة اللغوية هو الوقوف على المعنى في جميع المستويات اللغوية من الأصوات إلى الصرف إلى التركيب؛ إضافة إلى ملابسات المقام الاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال ما ينتجه المتكلم من كلام.

ولا يخفى على ذي بصيرة التأثير والتأثر بين البنية الصرفية بكل تفريعاتها ووظائفها وما يعتريها من تغيرات، والسياقات التي ترتسم فيها الإيحاءات الدلالية المختلفة الناتجة عن مادتها وهيئتها، ومن هنا تتضح العلاقة الوثقى بين علم الصرف وعلم الدلالة.

ويوضح أحد الباحثين طبيعة هذه العلاقة وأهميتها فيذكر أن صيغة الكلمة أو وزنها عنصر من العناصر الأساسية التي تحدد معناها، ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة؛ فالصيغة هي التي تقيم الفروق بين: كاتب ومكتوب وكتابة)، وبين: شريك، واشتراك، وشركة؛ فهي التي تخصص المعنى وتحدّده، كتحديد معنى الفاعلية فيما كان على وزن (فاعل) من الثلاثي، أو (مُفعِل) من (أفعل)، أو (مفتعل) من (افتعل) ... إلخ، ومعنى المفعولية في أوزان اسم المفعول، أو معنى الطلب في (استفعل) كاستغفر واسترحم ....)، كما يذكر إن هذه الصيغ والأوزان بالنسبة للمفاهيم العامة المعبر عنها في العربية بالمواد، بمثابة قوالب تصاغ فيها الألفاظ وتحدد بها المعاني كلية والمفاهيم العامة؛ فإذا وضعت مادة (ق ط ع) في قالب من قوالب الأبنية وصغتها على مقداره، كأن جعلتها على بناء (مِفْعَل)، فقلت (مقطع)؛ فقد أخرجت منها

(١) محمود عكاشة، ٢٠٠٥م، **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية**، (القاهرة: دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى)، ص ٦١.

(٢) أنيس إبراهيم، ١٩٧٦م، **دلالة الألفاظ**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة)، ص ٤٧.

(٣) بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى)، ص ٣٤/٣.

لفظًا على آلة القطع، وإن قلت (مَقطَع) على وزن (مَفعَل)؛ فقد دللت على مكان القطع، وإن قلت (مُقاطعة) على وزن (مُفاعلة)؛ فقد دللت على قطع الصلة بين اثنين أو جماعتين[١].

المبحث الثالث

الأسماء المشبهة بالفعل وسماتها بين الإسمية والفعلية

إنّ تميز اللغة العربية بكونها لغة اشتقاقية مكنّها من الحفاظ على معجمها اللّغوي القديم، وإثرائه بمفردات جديدة ومعاصرة واكبت مطالب الحياة المتجددة؛ فالاشتقاق هو تلك الشجرة التي تورق كلمات جديدة، تبقي دلالتها مرتبطة بالجذر الأصلي للكلمة، وتحمل المعنى نفسه مع زيادة فيه، هذه الزيادة يحددها القالب الذي وُضعت فيه الكلمة سواء أكان هذا القالب لاسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة ... إلخ.

وقد اخْتُلِف في عدد الأسماء المشتقة، حيث أورد الشيخ (الغلاييني) في كتابه: جامع الدروس العربية أنها عشرة أنواع، وهي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، ومبالغة اسم الفاعل، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، والمصدر الميمي، ومصدر الفعل فوق الثلاثي المجرد، واسم الآلة[٢].

وتذكر (خديجة الحمداني) أحد عشر اسمًا، والمتمثلة في: اسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة باسم الفاعل، اسم التفضيل، اسما الزمان والمكان، اسم الآلة، المصدر الميمي، ومصدر المرة، ومصدر الهيئة، والمصدر الصناعي[٣].

بيد أن أغلب الصرفيين ذهبوا إلى أنّ الأسماء المشتقة سبعة وهي: اسم الفاعل، صيغة المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، اسم الزمان والمكان، اسم الآلة، ومن هؤلاء الحملاوي[٤]، وعبد الفتاح الدجني[٥]، وهذا ما استند إليه الباحث في هذا البحث.

نظرًا لأن المقام لا يتسع في هذا البحث لدراسة الأسماء السبعة المشتقة؛ فسيكتفي الباحث بدراسة الصفة المشبهة في هذا المبحث، وذلك على النحو التالي:

(١) زبدة بن عزوز، ١٩٨٩م، **دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية في المعلقات العشرة الجاهلية**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى)، ص ٣٥.

(٢) مصطفى الغلاييني، ١٩٩٣م، **جامع الدروس العربية**، تحقيق: عبد المنعم خفاجة، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، الطبعة ٢٨، ص ٥ – ٦.

(٣) خديجة الحمداني، ٢٠٠٨، **المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب**، (عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، دون طبعة)، ص ٣٣٤.

(٤) أحمد بن محمد الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، مرجع سابق، ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

(٥) عبد الفتاح الدجني، ١٩٨٣م، **في الصرف العربي (نشأة ودراسة)**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (الكويت: مكتبة الفلاح، الطبعة الثانية)، ص ٤١٣.

- **أولًا: تعريف الصفة المُشبهة**

عرف (ابن الحاجب) الصفة للمشبهة بأن: (حدّها بما اشتق من فعل غير متعدد لفاعله على معنى الثبوت، وقيل (على معنى الثبوت) ليُخرج اسم الفاعل من غير المتعد؛ فإنه كذلك إلا أنه يفيد الحدوث، والصفة إنما تجيء على معنى الثبوت كحسن وصعب وقبيح)[١].

وعليه فالصفة المشبهة وفقًا لابن الحاجب لا تشق إلا من الفعل اللازم للدلالة على صفة ثابتة بالموصوف، على عكس اسم الفاعل من اللازم الذي يدل على الحدوث.

ويذكر (ابن عقيل) هي: (الملاقية فعلًا لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا)؛ فتحقيقًا كحسن وقبيح، وخرج قائم وقاعد ونحوها؛ أما تقديرًا فنحو متقلب فيقدر ثبوت معناها؛ فتحقيقًا بمعنى أن دلالة الثبوت تتضح من اللفظة وفقط، على عكس تقديرًا فإنه لابد من الرجوع إلى السياق من لمعرفة ثبوت الصفة في اللفظة عدمه[٢].

ويمكن تعريف الصفة المشبهة بأنها: (صفة تشتق من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، كحسن وجميل وضيق)[٣]، وقد أضاف البعض على هذا التعريف قوله: (وغير مُقيد بزمان أو مكان)[٤].

أما (محمد سالم محيسن) فعرفها بأنها: (الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها على وجه الثبوت والدوام، دون إفادة التجدد والحدوث)[٥].

ومما هو ملاحظ على هذه التعريفات أنها جميعًا اتفقت على أن الصفة المشبهة هي اسم يشتق للدلالة على صفة ثابتة بالموصوف.

- **ثانيًا: سبب التسمية**

إن تسمية الصفة المشبهة بهذا الاسم يعود إلى مشابهتها لاسم الفاعل في نقاط عديدة، اتفق العلماء القدامى في تحديدها، ومنها[١]:

(١) عثمان بن عمر الدويني النحوي، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، **الشافية في علم التصريف**، تحقيق: حسن أحمد العثمان، (مكة المكرمة: المكتبة المكية، الطبعة الأولى)، ص ٣٢٩/١.

(٢) ابن عقيل عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، (١٤٠٥هـ)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، (دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى)، ص ٢١٠/٢ – ٢١٧.

(٣) جرجي شاهين عطية، دون تاريخ، **سلم اللسان في الصرف والنحو و البيان**، (بيروت: دار ريحاني للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة)، ص ٤٧.

(٤) محمود مطرجي، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، **في الصرف وتطبيقاته**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى)، ص ١٧٣.

(٥) محمد سالم محيسن، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، **تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن**، (بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى)، ص ١٤٥.

- أنها صفة وكذلك اسم الفاعل.
- أن كلاهما يذكران ويؤنثان ويثنيان ويجمعان.
- قبولهما للتعريف بالألف واللام.
- العمل النحوي حيث أن كلا منهما يعمل عمل فعله فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا.

إن تسمية الصفة المشبهة بهذا الاسم يعود إلى مشابهتها لاسم الفاعل في نقاط عديدة، إلا أن هذا التشابه لا ينفي وجود نقاط اختلفا فيها، وقد حدد اللغويون هذه النقاط فيما يلي:

١- الصفة المشبهة لا تُصاغ إلا من الفعل اللازم، نحو: (حَسن) من (حسُن)؛ أما اسم الفاعل فإنه يُصاغ من اللازم ومن المتعدي، نحو: (قائم) من (قام)، و(فاهم) من (فهم)[٢].

٢- الصفة المشبهة يستحسن إضافتها إلى مرفوعها، نحو: (محمد كريم الأصل)؛ بخلاف اسم الفاعل لا يجوز فيه ذلك إلا إذا قُصِد منه الثبوت، وفي هذه الحالة يتحول اسم الفاعل إلى صفة مشبهة لأن القصد من اسم الفاعل هو التجدد والحدوث؛ لا الثبوت[٣].

٣- الصفة المشبهة تدل على حدث ثابت في الموصوف؛ أما اسم الفاعل فيدل على الحدوث والتجدد، ويعد هذا الفرق أهم ركيزة تساعد على معرفة الصفة المشبهة من اسم الفاعل.

٤- الصفة المشبهة تارة تكون جارية على المضارع من أفعالها، أي موافقة له في عدد الحروف والحركات والسكنات، نحو: (محمد طاهر القلب) إذا أريد به الثبوت والدوام؛ فهو جارٍ على (يطهر)، وتارة تكون غير جارية وهو الغالب، نحو: (غضبان) من (غضب - يغضب)؛ بخلاف اسم الفاعل فلا يكون جاريًا على مضارعه، نحو: (قائم) فإنه جارٍ على (يقوم)، وهذا كله في الثلاثي أما غير الثلاثي: فالصفة المشبهة، واسم الفاعل سواءً في جريانهما على المضارع[٤].

تُصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي وفقًا لاثني عشر وزنًا، وهناك طريقة سهلة لحفظ أوزان الصفة المشبهة وهي صياغتها في جملة يوصف من خلالها شخص ما، وهذه الأوزان هي[٥]:

- وزنان مختصان بباب (فَعِلَ)، وهما:

- (أَفْعَلْ) الذي يكون المؤنث منه على وزن (فعلاء)، وهو ما دل على لون أو عيب أو حلية، وذلك على نحو: (أحمر وحمراء)، (أعور وعوراء)، (أكحل وكحلاء).

(١) أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، ٢٠٠٤م، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة)، ص ١٣٠.

(٢) محمد سالم محيسن، **تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن**، مرجع سابق، ص ٣٨٧.

(٣) خديجة الحمداني، **المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب**، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٤) محمد سالم محيسن، **تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن**، مرجع سابق، ص ٣٨٨ - ٣٩٠.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

- (فعلان): الذي يكون المؤنث منه على وزن (فَعل)، وهو ما دل على الامتلاء والخلو وحرارة البطن، وذلك على نحو: (عطشان وعطشى)، (جوعان وجوعى).

– أربعة أوزان مختصة بباب (فَعُلَ)، وهي:

- (فَعَلَ) بضِم وفتح، وذلك على نحو: (حَسَنْ)، (بَطَلْ).
- (فَعُلَ) بضمٍ وضم، وذلك على نحو: (جُنُبْ).
- (فُعَال) بضم، وذلك على نحو: (شُجَاع).
- (فَعال) بالفتح والتخفيف، وذلك على نحو: (جَبَان).

– ستة أوزان مشتركة بين الوزنين، وهي:

- (فَعْل) بفتح ثم سكون، وذلك على نحو: (ضَخْم) من (ضَخُمَ).
- (فِعْل) بكسرٍ ثم سكون، وذلك على نحو: (صِفْر) من (صَفِرَ).
- (فَعِل) بفتح ثم كسر، وذلك على نحو: (فَرِحْ) من (فَرِحَ).
- (فُعَل) بضمٍ ثم سكون، وذلك على نحو: (حُرّ) من (حَرَّ).
- (فاعِل)، وذلك على نحو: (صاحب) من (صَحِبَ).
- (فَعِيل)، وذلك على نحو: (كريم) من (كَرُم).

وتُصاغ الصفة المشبهة من غير الثلاثي على وزن المضارع، وذلك بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، أي على وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي؛ إذ أن الفرق بينهما أنه يراد بالصفة المشبهة الدوام والثبوت بينما يراد من اسم الفاعل الحدوث والتجدد ثم تضاف بعدها الصفة المشبهة إلى فرعها بعد صياغتها، نحو: (محمد معتدل القامة)[1].

المبحث الرابع

دور تلك الأسماء في بيان دلالات النص القرآني في (سورة البقرة)

تمت الإشارة مسبقاً إلى أن الصفة المشبهة اسم مشتق من الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على معنى اسم الفاعل على وجه الثبوت، والفرق بينها وبين اسم الفاعل هو ثبوتها وحدوثه؛ فهي تأتي للدلالة على صفة ثابتة بالموصوف، بينما هو يأتي للدلالة على الحدوث.

و قد وردت الصفة المشبهة ١١٥ مرة في سورة البقرة على أبنية وصيغ مختلفة، هي:

١- (أَفْعَلْ) ومؤنثه (فعلاء): يأتي هذا الوزن غالبًا وصفًا للألوان والعيوب الظاهرة والحُلى، و قد ورد هذا الوزن ١٠ مرات في سورة البقرة، ٩ مرات بصيغ المذكر، ومرة واحدة لا غير بصيغة المؤنث، وجاء هذا البناء من الصحيح ومن المعتل(فأما الصحيح فقد غلب عليه السالم، وورد مرة واحدة فقط من المضعف، و من السالم قوله ﷻ: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ فالأبيض والأسود مأخوذان من (بَيَضَ –

(١) أحمد بن محمد الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، مرجع سابق، ص ١٢٣ – ١٢٤.

سَوَد)، وجاءا في هذه الآية للدلالة على اللون دلالة سطحية؛ إذ المراد بهما في الحقيقة هو بياض الصبح و سواد الليل؛ فقد وظفا توظيفًا مجازيًا.

ومنه أيضاً قوله ﷻ : ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٩]؛ فصفراء من (صَفُرَ – يَصْفُر)، وهي على وزن (فعلاء)، وجاءت في الآية لتدل على لون البقرة التي أمر الله ﷻبني إسرائيل بذبحها.

ومن المضعف قوله ﷻ ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨]؛ فصم من (صَمّ – يَصُمُ)، وهو جمع أصم، وقد وردت في الآية دالة على العيوب، وهو عدم إمكانية السماع؛ إذ أن الأصم هو الذي لا يسمع.

أما المعتل فلم يرد إلا من الناقص، وذلك في الآية السابقة الذكر حيث جاءت لفظــة عمي من (عَمَى – يُعمي)؛ فعمي جمع أعمى، وجاءت لتدل أيضًا على عيب، إذ أن الأعمى هو الذي فقد بصره.

٢- (فعلان) ومؤنثها (فُعْلى): يأتي هذا البناء للدلالة على الامتلاء والخلو وحرارة الباطن، و قد ورد ست مرات في سورة البقرة في لفظة واحدة هي (نصارى)، من الصحيح السالم، وذلك في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢]؛ فالنَّصارى من (نَصَرَ – يَنْصُر)، وهي جمع نصران، والنصراني هو الذي يتبع دين عيسى ﷺ، و يؤمن به إلى درجة كبيرة و من ثم امتلئ قلبه بدين النصرانية.

٣- (فَعَل): تدل هذه الصيغة على معان متعددة منها الفراغ والأمراض والحالات النفسية والصفات السلوكية والحركة والانتقال، وقد ورد هذا البناء ست مرات في سورة البقرة، حيث ورد خمس مرات من الصحيح السالم، ومرة واحدة من المعتل المثال؛ فمن السالم قوله ﷻ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]؛ فحسنًا من (حَسُن – يُحْسِن)، وجاءت في الآية الكريمة لتدل على الصدقة، ومن المعروف بأن الصدقة صفة سلوكية حميدة في الإنسان المحب لله ﷻ.

ومن المثال قوله ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ فوسطا من (وَسَط – يُوْسِطُ).

٤- (فَعَالٌ): تفيد هذه الصيغة نفس دلالة" فعيل"؛ أي الدلالة على الثبوت، وقد وردت في سورة البقرة ١١ مرة، فجاءت من الصحيح فقط بنوعيه السالم والمضعف؛ فمن السالم قوله ﷻ: ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ۗ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ومن المضعف قوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ﴾ [البقرة: ١٦٨]، فحلالًا من (حل – يحل).

٥- (فَعِل) و (فَعْل): و قد جاء ذكر هاتين الصيغتين معًا؛ لأن (فَعْل) قد سكنت تخفيفًا (لفَعِل) الدالة على الأعراض المستقرة من الإدواء الباطنية والعيوب الظاهرة ولحلى (جمع حلية وهي الخلقة) والألوان وما شاكل ذلك مما يطول بقاؤه؛ فالعرب بطبيعتهم يكرهون الانتقال من حركة خفيفة إلى أخرى ثقيلة، فتستثقل عليهم بتلك الكلمة فيلجئون إلى التسكين (السكون) للتخفيف، هذا من حيث الدلالة، أما من حيث ورودهما في سورة البقرة؛ فقد وردت صيغة (فَعِل) مرتين في اسم واحد وهو (مَلِك)، من الصحيح السالم، وذلك في قوله ﷻ: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ مَلِكًا﴾ [الانعام ٨ فمَلِك من (مَلَك – يَمْلِك)، وجاءت في الآيتية للدلالة على عرض مستقر في الذات وهي حب السلطة والملك.

أما صيغة (فَعْل): فقد وردت تسع مرات في سورة البقرة، فجاء من الصحيح السالم، ومن المعتل الناقص، فمن الأول ورد قوله ﷻ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]، فعَبْدنا مأخوذ من (عَبَد – يَعْبُد)، وجاءت لتدل على صفة مستقرة في الذات البشرية وهي صفة العبودية لله ﷻ دون غيره، ومن الثاني قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]؛ فأحياء من (حيا – يحيا)، وقد وردت للدلالة على صفة من الصفات الباطنية والثابتة في النفس البشرية وهي الشك، والإنسان بطبعه شكاك؛ فهو يحسب أن الذين قتلوا في سبيل الله أموات، لكنهم في الحقيقة هم أحياء عند ربهم يرزقون.

٦- (فِعْل): وخصوصية الدلالة على الاتصاف بوحدة المادة، وقد ورد هذا الوزن ٣ مرات في سورة البقرة من الصحيح فقط بنوعيه السالم، ومن المضعف؛ فمن السالم قوله ﷻ: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]؛ فبِكْر من (بَكَر – يَبْكُر)، وقد جاءت لتدل على شيء واحد، ومعناها الفتية التي لم تلد؛ أما المضعف قوله ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]؛ فأنداد جمع نِد، وهو من (نَدَّ – يَندُّ)، ويعني في الآية النظير والمثيل تعبدونه دون الله أو مع الله تُضَادُونَ له الرب ﷻ؛ فالله ﷻ هو الواحد الأحد الأحق بالعبادة دون سواه لكن الكفار يجعلون لأنفسهم آلهة يعبدونها من دونه.

٧- (فُعْل): تأتي هذه الصيغة للدلالة على القيم الجمالية كالدلالة على الحسن والقبح، والقيم السلوكية، كالدلالة على صفات مكتسبة كالبخل والحمق والخبث، والقيم النفسية كالدلالة على البؤس والحزن، وقد ورد هذا الوزن مرتين في سورة البقرة في اسم واحد وهو (الحر)، وذلك في قوله ﷻ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ فالحر من (حَرَّ – يَحِرُّ) من الصحيح المضعف، والحر هو خلاف العبد، ويستعار الحر للكريم، وهذا اللفظ يدل

على صفة سلوكية مكتسبة، إذ يكتسبها الإنسان منذ ولادته، وهي (الحرية)، وقد يحدث أحيانًا أن تؤخذ منه.

٨- (فَعِيْل): تأتي هذه الصيغة للدلالة على الثبوت مما هو خلقة أو مكتسب، وهذا الوصف يُبنى من (فَعُل) المضموم العين، وهو يدل على الطبائع وعلى التحول في الصفات، و قد ورد هذا الوزن ٤٥ مرة في سورة البقرة؛ فجاء من الصحيح ومن المعتل؛ فمن الصحيح السالم نجد قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ۗ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَٰكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]؛ فالسُّفهاء جمع سفيه، وهي من (سَفُه – يَسْفَه)، والسفيه وردت دالة على صفة أو شيء مكتسب؛ فتصبح هذه الصفة بمثابة طبيعة وسجية في صاحبه، والسفيه هو الجاهل ضعيف الرأي؛ فالكفار يحسبون أن الذين يؤمنون بالله هم سفهاء، ويقصدون بهم أصحاب الرسول، أما المضعف فقد ورد قوله ﷻ : ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]، فقليلًا من (قَلَّ – يَقِلُّ)، في حين المعتل لم يرد إلا ناقصًا، وذلك في قوله ﷻ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]؛ فأغنياء جمع غني، وهو من (غَنَى – يَغْنُو)، وجاءت في هذه الآية للدلالة على التحول في الصفات؛ إذ أن هؤلاء الفقراء يحبسهم الجاهل بهم الذي لا يعرفهم أغنياء؛ فيحولهم من صفة الفقر إلى الغنى.

٩- (فَيْعل): وهذه الصيغة لا تأتي إلا من الفعل المعتل اللازم (الأجوف)، وقد وردت هذه الصيغة في سورة البقرة ٢١ مرة ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧]؛ فالطيبات جمع طيب و هي من (طَابَ – يَطِيب)، وهي دالة على صفة حميدة طيبة ثابتة، وكذلك قوله ﷻ: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١]؛ فالسيئة من (سَاء – يَسُوء)، وقد جاءت سيئة على وزن (فيعل) لتدل على ملازمة الأمر وتكراره وبقائه؛ فالكفار الذين يقومون بالكبائر ويقترفون السيئات سيجازيهم الله ﷻ على حسب فِعْلِهم؛ فيعذبهم بنار جهنم خالدين فيها أبدا، وملازمين لها؛ إذ لا يمكنهم النجاة منها.

الخاتمة

إن الحديث عن الأسماء المشتقة لا ينتهي، وذلك لأنه موضوع واسع في الدرس اللغوي العربي؛ إذ يمكن التطرق إليه من عدة جوانب كالنحو والصرف والدلالة.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الصرفية الدلالية لجملة من النتائج، وهي:

١- أثبت البحث مدى العلاقة بين علم الصرف وعلم النحو، والترابط الوثيق بين الدلالة الصرفية والدلالة المعجمية والمعنى العام (المقام) للصيغ الصرفية في سورة البقرة.

٢- تطرق البحث إلى الأسماء المُشبهة بالأفعال، وتم التركيز على الصفة المُشبهة باسم الفاعل، كما تم ذكر أوزان هذه الأسماء وأنها تختلف من اسم مشتق إلى آخر.

٣- ذهب معظم اللغويين إلى أن الاشتقاق والتصريف شيء واحد وهذا غير ممكن؛ إذ أن الاشتقاق يهتم بجذر الكلمة وأصلها، ويقوم على ما فعلته العرب، أما التصريف فيهتم ببنية الكلمة وهيئتها، وهو يقوم على ما لم تفعله العرب، وعلى ما نقيس عليه نحن اليوم.

٤- أجمع أكثر الباحثين على أن الأسماء المشتقة سبعة وهي: اسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، اسما الزمان والمكان، وأخيرًا اسم الآلة.

٥- لقد أغفل العلماء القدامى الفصل بين الأوزان القياسية والسماعية لكل من الصفة المشبهة وصيغ المبالغة؛ فاقتصرت بذلك كتبهم على ذكر ثلاث أو أربع أوزان من تلك المشهورة لهذين الاسمين وذكر عملها.

٦- من المتعذر الفصل في أوزان الأسماء المشتقة كونها تأخذ عن بعضها البعض، وقد أسفر الجانب التطبيقي لهذا البحث عن عدول بعض أوزان صيغ الأسماء المشتقة، منها اسم المفعول الذي أخذ صيغة (فعول) و(فعيل) من الصفة المشبهة، وهما وزنان سماعيان، ولا يمكن الجزم أبدًا بأن أوزان الأسماء المشتقة تخضع لقاعدة معينة، ذلك أن الجانب النظري لهذا البحث وتطبيقه على سورة البقرة، أثبت أن هناك أوزان مشتركة بين الصفة المشبهة وغيرها من المشتقات، وهذا يقود إلى نتيجة أخرى إنه لا يمكن الاعتماد على مبدأ إذا كان الفعل لازمًا يُصنف الاسم على أنه صفة مشبهة وإذا كان الفعل متعديًا صُنِف على أنه صيغ مبالغة؛ غير أن العديد من الباحثين اعتمدوا هذا المبدأ كحل أثناء تصنيفهم لأسماء الله الحسنى، وعليه فلا توجد سوى طريقة واحدة يمكن بها تصنيف الأوزان المشتركة للأوزان المشتقة وهي: (السياق) الذي يأتي عليه هذا الاسم.

المصادر والمراجع

- إبراهيم محمد عطا، ١٩٩٦م، *طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية*، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة).
- ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ١٩٩٦م، *الممتع الكبير في التصريف*، (بيروت: مكتبة لبنان، الطبعة الأولى).
- ابن عقيل عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، (١٤٠٥هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، (دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى).
- ابن عقيل عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (القاهرة: دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون).

- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، ١٩٩٤م، *الخصائص*، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة).
- أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، ٢٠٠٤م، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة).
- أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، *سنن أبي داود*، المحقق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).
- أحمد بن محمد الحملاوي، ٢٠٠٥م، *شذا العرف في فن الصرف*، مراجعة: سعيد محمد اللحام، (بيروت: طبع ونشر عالم الكتب، الطبعة الأولى).
- أشواق محمد النجار، ٢٠٠٧م، *دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية*، (الأردن: دار دجلة للنشر، الطبعة الأولى).
- أنيس إبراهيم، ١٩٧٦م، *دلالة الألفاظ*، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة).
- بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى).
- تمام حسان عمر، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، *اللغة العربية: معناها ومبناها* ، (القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الخامسة).
- جرجي شاهين عطية، دون تاريخ، *سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان*، (بيروت: دار ريحاني للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة).
- جون لاينز، ١٩٨٧م، *اللغة والمعنى والسياق*، ترجمة: عباس صادق الوهاب، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة [آفاق عربية]، الطبعة الأولى).
- حلمي خليل، ١٩٩٨م، *الكلمة: دراسة لغوية معجمية*، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى).
- خديجة الحمداني، ٢٠٠٨، *المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب*، (عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، دون طبعة).
- خير الدين بن محمود الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، ٢٠٠٢م، *الأعلام*، (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر).
- رمضان عبد التواب، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، *المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي*، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة).
- زبدة بن عزوز، ١٩٨٩م، *دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية في المعلقات العشرة الجاهلية*، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى).

- سعيد حسن بحيري، ١٩٩٧م، *علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات*، (القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى).
- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، *سير أعلام النبلاء*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة).
- ضيف شوقي، ١٩٦٨م، *المدارس النحوية*، (القاهرة: دار المعارف، الطبعة السابعة).
- عبد الفتاح الدجني، ١٩٨٣م، *في الصرف العربي (نشأة ودراسة)*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (الكويت: مكتبة الفلاح، الطبعة الثانية).
- عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، *دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية*، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى).
- عثمان بن عمر الدويني النحوي، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، *الشافية في علم التصريف*، تحقيق: حسن أحمد العثمان، (مكة المكرمة: المكتبة المكية، الطبعة الأولى).
- علام محمد، ٢٠٠٦م، *في علم اللغة العام*، (القاهرة: مكتبة المتنبئ، الطبعة الأولي).
- عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة).
- ماريو باي، ١٤١٩هـ/١٩٨٧م، *أسس علم اللغة*، ترجمة: أحمد مختار عمر، (القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الثامنة).
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، *القاموس المحيط*، تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة).
- محمد الشنتريني، ١٩٨٩م، *تلقيح الألباب في عوامل الإعراب*، تحقيق: مصيفي بن مساعد العوني، (جدة: دار المدني، الطبعة الأولى).
- محمد سالم محيسن، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، *تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن*، (بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى).
- محمد محمد يونس علي، ٢٠٠٧م، *المعنى وظلال المعنى- أنظمة الدلالة في العربية*، (بيروت: دار المدار الإسلامي، الطبعة الثانية).
- محمود عكاشة، ٢٠٠٥م، *التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية*، (القاهرة: دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى).
- محمود مطرجي، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، *في الصرف وتطبيقاته*، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى).

▪ مصطفى الغلاييني، ١٩٩٣م، *جامع الدروس العربية*، تحقيق: عبد المنعم خفاجة، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، الطبعة ٢٨).

▪ ياكوبسون رومان، ١٩٩٤م، *ست محاضرات في الصوت والمعنى*، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، (بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى).